إخلاء المعتصمين بالقوة وإعلان الطوارئ لمدة شهر

المجتمع الدولي يدين استخدام العنف ضد المتظاهرين ويدعو إلى ضبط النفس

عواصم/وكالات

قتل العشرات خلال فض قوات الأمن المصرية اعتصامي أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في ميداني النهضة، بالجيزة، ورابعة العدوية، شرقي القاهرة. فيما كلفت القيادة المصرية الجيش بحماية المنشآت وأعلنت حالة الطوارئ وحظر التجول لمدة شهر، وقدم نائب الرئيس المصري للشؤون الخارجية محمد البرادعي استقالته من منصبه احتجاجاً على تعنيف المتظاهرين.

ونددت الولايات المتحدة الأميركية بشدة استخدام قوات الأمن المصرية للعنف ضد المتظاهرين.

وقال جوش أرنست المتحدث باسم البيت الأبيض في مؤتمر صحفي :إن الإدارة الأمريكية حثت الجيش وقوات الأمن في مصر مراراً على ضبط النفس لأن استخدام العنف سيجعل من الصعب على مصر السير إلى الأمام في طريق الاستقرار والديموقراطية.

أعرب حلف شمال الأطلسي الناتو في بيان للأمين العام عن عميق قلقه بشأن الموقف في مصر واستنكاره لاستمرار إراقة الدماء، مؤكدا على أن مصر شريك مهم لحلف الناتو في منطقة المتوسط.

وقال بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة إنه يأسف على اختيار السلطات في مصر لخيار استخدام القوة بدلاً من التفاوض لحل الأزمة في البلاد.

وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه يتابع الأحداث المستمرة في مصر بقلق بالغ.

وجاء في بيان صادر عن مسؤولة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون: "المواجهات والعنف... ليست وسيلة للمضي قدما ومواجهة التحديات السياسية التي تواجهها مصر حاليا."

وأضاف البيان: "تثير الأنباء الواردة عن القتلى والجرحى قلقاً بالغاً".

وقالت أشتون: "أؤكد على موقف الاتحاد الأوروبي الذي يرى أن أعمال العنف لن تؤدي إلى أي حل ولذا نحث كافة الأطراف على التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس."

وأدانت إيران تعامل السلطات المصرية مع اعتصامي أنصار مرسي.

ونقلت وكالة مهر الإيرانية للأنباء عن وزارة الخارجية قولها: إن طهران أعلنت رفضها "استخدام العنف" وأدانت "قتل المواطنين".

كما أعربت عن "قلق بالغ إزاء التبعات الخطيرة لمثل هذه التصرفات".

وأضاف البيان: "لا شك في أن المنحى الحالي للأحداث في مصر يعزز من احتمالية نشوب حرب أهلية."

أعرب وزير الخارجية البريطاني، وليام هيغ، عن قلق بلاده الشديد من تصاعد العنف والاضطرابات في مصر.

وقال: "أدين استخدام القوة في فض الاحتجاجات وأدعو قوات الأمن لضبط النفس. يجب على زعماء جميع الأطراف العمل لتقليل احتمال وقوع المزيد من العنف. حينها فقط يصبح من الممكن اتخاذ خطوات حيوية تجاه الحوار والمصالحة."

الرئيس التركي عبدالله غل قال إن التدخل المسلح ضد المحتجين في مصر "مرفوض تماما".

ودعا زير الخارجية الألماني، غيدو فيسترفيله، جميع الأطراف في مصر إلى نبذ العنف.

وأضاف فيسترفيله في تصريحات صحفية: "يجب منع إراقة المزيد من الدماء"، مناشدا كل القوى السياسية في مصر العودة إلى الحوار والتفاوض.

وطالب وزير الخارجية السلطات المصرية والحكومة الانتقالية بالسماح بالاحتجاجات السلمية وفي نفس الوقت نتوقع من القوى الأخرى أن تنأى بنفسها عن العنف."

ونقلت وكالة الأنباء القطرية الرسمية عن مسؤول بوزارة الخارجية قوله: إن قطر "تستنكر بشدة" أسلوب تعامل السلطات المصرية مع المعتصمين في منطقة رابعة العدوية وميدان النهضة. ودعت قطر، على لسان المسؤول، السلطات المصرية إلى الامتناع عن استخدام الخيار الأمني والحفاظ على أرواح المصريين. كما حذرت الدولة الخليجية من تأثير ما يحدث على المستقبل.

واستنكرت حركة حماس قيام "السلطات الرسمية في مصر باستهداف المعتصمين السلميين في ميداني النهضة ورابعة العدوية بالقوة، وما نتج عنه من مجازر مروّعة وسقوط مئات الشهداء والجرحى من أبناء الشعب المصري الكريم"، بحسب بيان صادر عن الحركة.

وأضاف البيان: "في هذه اللحظات العصيبة ندعو إلى التوقف عن سفك دماء الشعب المصري، والامتناع عن استخدام القوَّة والعنف في التعامل مع المعتصمين السلميين".

الرئيس التونسي يقترح حكومة وحدة وطنية

دعا الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فيما تظاهر أنصار ومعارضو حركة النهضة الحاكمة وسط العاصمة تونس لإحياء عيد المرأة التونسية.

ويستمر الخلاف بين الحكومة التي يقودها حزب النهضة الإسلامي والمعارضين لها وذلك بعد اغتيال المعارض السياسي محمد البراهمي في 25 يوليو الماضي في ثاني عملية اغتيال من نوعها هذا العام.

وتتهم المعارضة السلفيين المتشددين باغتيال المعارضين كما تتهم الحكومة بالإخفاق في لجم الجهاديين الذين تزايد نفوذهم منذ الإطاحة بنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 2011م.

وكانت حركة النهضة دعت إلى تنظيم هذه التظاهرة التي اختارت لها شعار "نساء تونس عماد الانتقال الديموقراطي والوحدة الوطنية".

ورددت المتظاهرات اللواتي رفعن علم تونس وأعلام حركة النهضة شعارات من قبيل "المرأة تريد تطبيق شرع الله".

فريق تفتيش دولي إلى سوريا

نيويورك/وكالات

أكدت الأمم المتحدة إن خبراءها جاهزون لزيارة سوريا للتحقيق في مزاعم استخدام أسلحة كيماوية خلال الحرب الأهلية لكن لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية بشأن ضمانات سلامة الفريق.

وقال إدواردو ديل بوي المتحدث باسم الأمم المتحدة للصحفيين: "الشيطان يكمن في التفاصيل.. والتفاصيل قيد البحث".

وقبل أسبوعين قالت الامم المتحدة: إن الحكومة السورية وافقت على السماح لفريق الخبراء بالسفر إلى ثلاثة مواقع وردت أنباء عن استخدام أسلحة كيماوية فيها.

ومن بين المواقع الثلاثة بلدة خان العسل في حلب التي تقول الحكومة السورية إن مقاتلي المعارضة استخدموا أسلحة كيماوية فيها في مارس الماضي.

وقالت الأمم المتحدة: إنها تلقت 13 تقريرا عن احتمال استخدام أسلحة كيماوية أحدها من الحكومة السورية وأغلب الباقي من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وتبادلت الحكومة السورية والمعارضة الاتهام باستخدام الأسلحة الكيماوية وينفي كل منهما الاتهام عن نفسه.

وقبل 5 أشهر عين الأمين العام للأمم المتحدة بان غي مون العالم السويدي آكي سيلستروم رئيسا لفريق التحقيق لكن خلافات دبلوماسية ومخاوف بشأن السلامة منعت سيلستروم وفريقه من دخول سوريا.

وسيحاول فريق الأمم المتحدة التحقق مما إذا كانت الأسلحة الكيماوية استخدمت وليس معرفة من استخدمها.

ويتشكل الفريق من خبراء من منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ومن منظمة الصحة العالمية.

وقالت الأمم المتحدة في بيان: "في مطلع الأسبوع أتم فريق التحقيق كل الترتيبات الضرورية لزيارته لسوريا".

لكنها أضافت: إن ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح أنجيلا كين ما زالت تتفاوض مع الحكومة السورية بشأن "الشروط الضرورية للتعاون لضمان عمل البعثة بشكل سليم وآمن وفعال".

بلا حـدود

«إسرائيل» من الاستئثار إلى الاستئساد!!

هاشم عبدالعزيز

■ الاثنين الماضي وخلال المؤتمر الصحفي الذي جمعها ووزير الخارجية الألماني بعد لقاء تفاوضي أعلنت تسيبي ليفني، المسؤولة «الإسرائيلية» عن مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، أن «لا شأن للاتحاد الأوروبي في شأن الصراع مع الفلسطينيين»، مشيرةً إلى أن الأمور المرتبطة بهذا الوضع قيد المفاوضات، حد زعمها.

بالطبع الإعلان على هذا النحو غير المسبوق قد يعيده البعض إلى ردود الفعل الإسرائيلية الغاضبة تجاه قرار الاتحاد الأوروبي «استثناء الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة من أي اتفاقات تبرمها دول الاتحاد مع إسرائيل بدءاً من مطلع عام 2014م بالنظر إلى الأضرار التي ستلحق بالاقتصاد الإسرائيلي بمئات الملايين من الدولارات، خاصةً في مجال الأبحاث والتنمية، إضافةً إلى أن القرار يحتمل الاعتراف بحدود 4 يونيو 1967م»، غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا المستوى، إذ ستصير تسيبي ليفني أول مسؤول صهيوني يفصح حقائق الشؤون الإسرائيلية، وهي على أي حال ليست قاصرة على استقرار هذا الكيان وعلاقاته الإقليمية والدولية، والمؤكد أن ذلك ما كان ليصير إلى حد الغطرسة والبجاحة تجاه الاتحاد الأوروبي لو لم تكن دول أوروبية والولايات المتحدة مكنت هذا الكيان ليصير طرزان عصره.

للعلم الاتحاد الأوروبي عضو في الرباعية التي عنيت بخطة خارطة الطريق في شأن أزمة الشرق الأوسط.

ومبدئياً العدوان والاحتلال والاستيطان شأن دولي بمواثيقه وقراراته، وشأن إنساني بمبادئه وقيمه.

إعلان ليفني يجافي هذه الحقائق، لكن هذا ربما صار تحصيل حاصل للسياسة الأوروبية.

إن إسرائيل لم تبق عضواً أكثر من ستين عاماً تحظى بالدعم من قبل أهم الدول الأوروبية وحسب، بل كانت هذه الدول شريكاً كاملاً للولايات المتحدة في توفير الحماية لإسرائيل من عقوبة جرائمها، وهي شجعتها على عدم الانصياع للشرعية الدولية، وهذا ما منح الكيان الصهيوني الاستئثار بحقوق الآخرين والنيل من حياتهم ومن هذه المترتبات التي بقيت أميركياً وأوروبياً في تجاهل كان طبيعياً أن يأتي هذا الاستئساد الإسرائيلي على من هم أصدقاء وحلفاء ومن بينهم من كان سبباً في وجود هذا الكيان من أساسه.

مؤكد أن ما حدث يرتبط بما بات يعرف بالشأن الإسرائيلي، وهو يتعدى هذه المنطقة إقليمياً لغياب الردع للبلطجة وانعدام عقوبة الجرائم الصهيونية.

وإذا كان الأوروبيون معنيين بعلاقتهم بإسرائيل فالمؤكد أنهم مسؤولون عن كارثة العدوان والاحتلال والاستيطان الصهيوني في الشرق الأوسط.

تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات ..

«بناء الدولة»

ومن الأسس التي أوردتها المسودة: الشرعية الدستورية وسيادة القانون أساس نظام الحكم في الدولة وإعمال مبدأ الشفافية والمساءلة على كل من يتولى وظيفة عامة سياسية أو إدارية بما في ذلك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونوابهم وحظر أي حصانة من المساءلة لأي منهم إضافة إلى حظر استخدام أو تسخير المال العام ومقدرات الدولة وأجهزتها للمصلحة الشخصية أو الحزبية وكذا حظر استخدام دور العبادة لنشر الأفكار السياسية ويجرم استغلالها للدعوة أو الترويج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأفكار أو اتجاهات رأي سياسية أو التبشير برؤى سياسية تتبناها أية أحزاب أو جماعات سياسية. كما تضمنت أيضا حرية تكوين الأحزاب وحظر المساس بالانتماء الديني والعقائدي وكفالة حق المواطنين في التعبير عن آرائهم وخياراتهم السياسية وفي التعبير عن إرادتهم في التغيير السلمي للسلطة من خلال وسائل العمل المدني.

وتنص المسودة أيضا على أن الشرطة هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها لخدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتعمل على حفظ الأمن العام .

وفي مقترحات وملاحظات أعضاء الفريق التي كان هناك إجماع على معظمها رأى البعض إضافة بعض المواد الدستورية على المسودة مثل تجريم الأحزاب والأفراد ومنظمات المجتمع المدني أو الذين يأخذون أموالاً من الخارج وكذا تجريم المساس بالشريعة الإسلامية وفقا للقوانين النافذة إضافة إلى تبني فقرة تقضي بعدم بيع أراضي وأملاك الدولة ويكون الانتفاع بها عن طريق الإيجار فقط وكذا مجانية الصحة لكل مواطن والتوزيع العادل للثروة وعدم تركيزها بيد أشخاص أو جماعات.

«أمانة الحوار»

بلغت مساحتها الإجمالية 3600 متر مربع في كل من صنعاء-تعز-الحديدة- إب – البيضاء – المحويت – حجة – صعدة – عمران - مأرب – ذمار – عدن – المكلا – لحج، ولافتات كبيرة بلغ إجمالي مساحتها 4000 متر مربع في كل من : صنعاء- عدن – تعز – إب - الحديدة.

ودعت إدارة الاتصال والإعلام وسائل الإعلام للتفاعل مع مخرجات الجلسة النصفية للمؤتمر وتوعية الجمهور بها ، كما دعت الجمهور إلى متابعة هذه المخرجات عبر الموقع الالكتروني لمؤتمر الحوار.

وزيرا الدفاع والداخلية

من جانبه أكد السفير الأميركي مواصلة دعم حكومة بلاده لليمن في كافة المجالات وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لتحقيق المزيد من النجاحات إضافة إلى تقديم الاستشارات والإمكانيات الفنية لمواصلة هيكلة وزارة الداخلية .

ثوابة: صدور

لتنظيم العلاقة بين الملكية الخاصة والعامة، موضحاً أن هذا القانون يمثل - أيضاً - عوناً مسانداً وأساسياً لأداء الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية في إطار عمل منظم يحافظ على هذا التراث الوطني والإنساني، داعياً الجهات ذات الاختصاص إلى التعاون في تطبيق القانون على الصعيد العملي.

استعدادات مكثفة

وشدد الوزير الاشول على ضرورة الالتزام والانضباط الوظيفي بما يضمن بدء العام الدراسي الجديد في الأول من سبتمبر القادم ، مهيباً بمكاتب التربية والتعليم تفعيل دور الرقابة والتفتيش والتوجيه والإشراف التربوي لضمان انضباط الدراسة في مختلف المدارس وفقاً للتقويم المدرسي.